تكون اكثر اقتصادية. الا ان هناك آثاراً أكثر خطورة؛ فطالما أن القوات المسلحة الاسرائيلية، باعتبارها العميل التقليدي لهذه الصناعة، لا تدفع برامج البحوث والتطورات الى امام، فلا ينتظر ان تبادر هذه الصناعة بتقديم نظم جديدة. أما اذا طورت الشركات نظماً جديدة معتمدة على مواردها الذاتية، فمن المتوقع ألا يهتم بها العملاء الاجانب بدرجة كافية، وبالتالي لا يسعون الى الحصول عليها، لأنها ليست في الخدمة في جيش الدفاع الاسرائيلي ذاته. ويرى مسؤولو الصناعة الحربية الاسرائيلية ان جاذبية معداتهم، في ما وراء البحر، لم تكن ترجع الى السعر المنافس، وانما الى ان تلك المعدات قد أثبتت صلاحيتها في اثناء القتال الفعلي[٢٧].

ويرى رئيس هيئة وزراة الدفاع للمساعدات الاجنبية العسكرية والصادرات الدفاعية «سيبات»، تسفي رويتر، ان زيادة الصادرات الدفاعية مطلوبة للمحافظة على كل من قدرة الصناعة الاسرائيلية على الانتاج الغزير، بمعنى منع غلق خطوط الانتاج كنتيجة لنقص طلبيات جيش الدفاع الاسرائيلي ومنع تسريح الافراد المدربين، وكذلك القدرة على الاستمرار في برامج البحوث والتطورات، سواء أمحلياً كان أو بالمشاركة مع شركات أجنبية. ويشير رويتر الى ان المعدات الاسرائيلية كانت تطور في الماضي وفقاً لمطالب جيش الدفاع الاسرائيلي، بصفة رئيسة، ولمطالب سوق التصدير، بصفة ثانوية. ويثور، الآن، سؤال حول ما اذا كان من الواجب ان تطور هذه المعدات لسوق التصدير، بدون اعتبار لجيش الدفاع الاسرائيلي.

على ان التهديد ليس نظرياً. فقد اضطرت مؤسسات عسكرية اسرائيلية كثيرة الى تسريح بعض أفرادها؛ وباقي المؤسسات مهدد بذلك. وفي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، استقال رئيس مجلس ادارة أحواض السفن الاسرائيلية، مردخاي تسيبوري، مع أربعة من اعضاء مجلس الادارة، قائلين ان الحكومة فشلت في مساندة احواض السفن التي تمتلكها، وتواجه صعوبات شديدة في الوقت عينه. ويشير بعض المصادر الى ان هذه الاحواض مدينة بثلاثين مليون دولار، وهي مرتبطة بجسم زورق الصواريخ «سعر ـ ٥» الذي لم يكتمل، والذي ليس لدى الاسطول رصيد ليشتريه. ونتيجة لذلك، فقد ألغيت طلبية أجنبية لزوارق الصواريخ، اذ يشكك العميل الاجنبي في مستقبل أحواض السفن، بينما يبقى مشروع بناء الغواصات المخطط على أساس التمويل الاميركي، والذي اتفق عليه مبدئياً في اثناء زيارة وزير البحرية الاميركية، جون لهمان، في السنة الماضية، مجهول المصير[٢٨].

يبقى بعد ذلك التأثير غير المباشر للازمة الاقتصادية في القدرة الدفاعية الاسرائيلية، وهو ما يتعلق بالهجرة. فالحكومة الاسرائيلية تعمل جاهدة على منع ـ بل ربما ترفض ـ أي زيادة في معدل البطالة، حتى ولو أدى ذلك الى تسهيل مرحلة ضبط الاقتصاد الاسرائيلي. وهي في ذلك تهدف، أساساً، الى المحافظة على صورتها النشطة والمشرقة أمام يهود الخارج. وهكذا تحافظ على طريق الهجرة الى اسرائيل، وتحاول ان تقطع الطريق على الهجرة المضادة من اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فان الواقع الحالي يشير الى ان هناك اعداداً من الذين يغادرون اسرائيل أكثر من اعداد اولئك الذين يهاجرون اليها[٢٩]. واستمرار هذه المعدلات يقلص من الوعاء البشري الذي تحصل القوات المسلحة الاسرائيلية على احتياجاتها من القوة البشرية منه. وقد يؤدي، على المدى الابعد، الى تقليص حجم القوات المسلحة الاسرائيلية وزيادة اعتمادها على التكنولوجيا بدلاً من البشر.

ماذا يعني هذا؟